جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 47 / آذار 2026

دلالات المشتقات في رسالة الحقوق للإمام السجّاد (عليه السلام)

The meanings of derivatives in the Treatise on Rights by Imam al-Sajjad (peace be upon him)

شيماء شاكر غالي جناني
Shaima Shaker Ghali Jinani
مديرية تربية محافظة البصرة/ تربية قضاء أبي الخصيب
Basra Governorate Education Directorate
Abu Al-Khasib District Education

أ. د مرتضى عباس فالح السّلمي
Prof. Dr. Murtadha Abbas Falih Al-Salmi
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية
University Of Basra / College of Education for Humanities

الكلمات المفتاحية: المشتقات، رسالة الحقوق، السجّاد، اسم الفاعل، اسم المفعول.

Keywords: Derived forms, Risalat al-Huquq, morphology, active participle, passive participle.

ملخص

تتميَّز لغتنا العربية بأنَّها لغة اشتقاقية؛ فيمكننا أن نشكل من مادة لغوية معينة صيغاً مختلفة على أوزان وأبنية خاصّة، ولكل منها وظيفة خاصّة، فالمشتق: هو اللفظ المأخوذ من غيره، ويدلّ على ذات مع صفة. وقد وردت المشتقات في رسالة الحقوق، فظهر اسم الفاعل بنسبة تفوق المشتقّات الأخرى، وجاء من الفعل الثلاثي المجرّد، ولم يرد من الفعل الرّباعي المجرّد، أمّا المزيد فقد وردَ منه المزيد بحرف واحد فقط، وفي موردٍ واحدٍ فقط، وظهر اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرّد تعادل نسبة أمثلة أبنية المزيد منه مجتمعة، وردت الصفة المشبّهة، (فَعيل) الأكثر، والأقلّ (فَعِل) و(فَعَل)، وردت صيغ المبالغة وأوّلها حضوراً صيغة (فَعيل)، ثمَّ (فُعَّال)، فـ(فَعول)، وأخيراً (مِفعيل)، وظهر اسم التفضيل بأنواعه: المجرّد من (ال) والإضافة، والمعرّف بـ(ال)، والمضاف، والمجرّد من حرف الجر (مِن)، بان اسم المكان فقط، أمّا اسم الزمان فلم يُذكر، توضّح اسم الآلة السّماعي فقط ، أمّا القياسي فلم يظهر.

Abstract:

Our Arabic language is characterized as an etymological language. We can form from a certain linguistic material different formulas with special weights and structures, and each of them has a special function. The triple abstract, and it did not come from the abstract quadrilateral verb, as for more, more of it was received with only one letter, and in only one resource. The lesser (verb) and (verb), the exaggerated forms are received, the first of which is present in the form of (verb), then (passive), then (verb), and finally (verb), and the superlative noun appeared in all its forms: the abstract from (the) and the addition, and defined by (the).), the added, and the abstract from the preposition (from), that the name of the place only, as for the name of the time, it was not mentioned, it clarifies the name of the listening instrument only, but the analogy did not appear.

المقدمة

تعدُّ الألفاظ المفردة أو الكلمات أداة الدلالة، بل إنّها بالفعل إحدى الوحدات الرئيسة لعلم الدلالة [1]؛ فنستطيع أن نكوِّن من لفظة واحدة صيغاً متعددة، فإنّ للغتنا العربية مازة مهمّة؛ وهي إنها لغة اشتقاقية؛ فيمكننا أن نشكل من مادة لغوية معينة صيغاً مختلفة على أوزان وأبنية خاصّة، ولكل منها وظيفة محددة، وهذه العملية تعرف بالاشتقاق[2].

إنّ الاشتقاق هو ((نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة))[3]، وهذا هو سر حيوية العربية وتطورها لغوياً، فـ((هذا يؤكد لنا أن الاشتقاق أداة تطورية دائمة للعربية. .. وأنها تعطينا طبقات متعددة من الدلالات المتميزة، إلّا انها غير منفصلة ولا تحجب الواحدة منها الاخريات عن المنبع الاول))[4].

إنّ المشتق: هو اللفظ المأخوذ من غيره، ويدلّ على ذات مع ملاحظة صفة أو سمة نحو عالم مأخوذ من العلم، ومحمود مأخوذ من الحمد، وأفضل من الفضل، والكريم من الكرم[5]، فنلحظ أنّ الاشتقاق له ارتباط بمعنى الجذر الأصلي للكلمة، فإنّ ((معرفة الجذر تتصل اتصالاً وثيقاً بالاشتقاق وطرقه باللغة – وهو بشكل عام –

الوسيلة التي تتحقق بها الصلة بين كلمات اللغة، وهذه الصلة قوامها اشتراك الكلمات في جذر واحد ثابت لا يتغير، وهو ما يعبر عنه المعجميون باسم الاشتراك في المادة))[6].

وتشتمل المشتقات على: اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، واسم الآلة، واسم المكان والزمان، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وهذه العملية تعرف بالاشتقاق، كما أشار إليها اللغويون، ولاسيما ابن جني[7].

أولاً – اسم الفاعل:

تدل هذه البنية على حدث وعلى ذات قامت بهذا الحدث، وان قيامها به هو على جهة الحدوث والتجدد، وهذا ما عرفه به ابن هشام (ت 751هـ). في قوله: ((هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله)) [8]، وقد عرف بتعريفات أخرى متعددة[9].

وسمَّى سيبويه اسم الفاعل بـ(الاسم)، ولم يجعل له باباً منفرداً فقال فيه: ((فأمّا فَعَل يَفعُل، ومصدره، فـ: قَتَلَ يَقتُلُ قَتلاً، والاسم قاتل...))[10].

وردت صيغة اسم الفاعل في رسالة الحقوق بكثرة واضحة في مئة واثنين وعشرين مورداً، فكانت في الرتبة الأولى مقارنة بالمشتقات الأخرى، وتنوّعَ المباني بين المجرد والمزيد.

1– اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد: يقاس على (فاعل)، وله الحصة الأكبر في خمسة وسبعين مورداً، اكثر من ورود (أوزان الثلاثي المزيد مجتمعة)، وله دلالات متعددة، منها:

– **الدلالة على الاستمرار**[11]: نجدها مع الأسماء: (جارية،سائس)، فـ(جارية) ورد أربعاً، كما في (مدخل رسالة الحقوق) في قوله (عليه السلام): ((...**حَقّ مَوْلَاكَ الْجَارِيَةِ نِعْمَتُكَ عَلَيْهِ... ثُمّ الْحُقُوقُ الْجَارِيَةُ بِقَدْرِ عِلَلِ الْأَحْوَالِ وَتَصَرّفِ الْأَسْبَابِ فَطُوبَى لِمَنْ أَعَانَهُ اللهُ عَلَى قَضَاءِ مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ مِنْ حُقُوقِهِ وَوَفّقَهُ**))[12]، فـ(الجارية) المستمرة الدائمة المتتابعة دون انقطاع[13].

وكذا (سائس)[14] في (مدخل رسالة الحقوق) إحدى عشرة مرّة، كما في قوله (عليه السلام): ((...**حَقّ سَائِسِكَ بِالسّلْطَانِ ثُمّ سَائِسِكَ بِالْعِلْمِ ثُمّ حَقّ سَائِسِكَ بِالْمِلْكِ وَكُلّ سَائِسٍ إِمَامٌ...**))[15].

. الدلالة على الثبوت [16]: نلمح مع (حاكم، السائل، العاقل، الوالد)، كما في (حق اللسان) في قوله:(عليه السلام): ((...**وَيُعَدّ شَاهِدَ الْعَقْلِ وَالدّلِيلَ عَلَيْهِ وَتَزَيّنُ الْعَاقِلِ بِعَقْلِهِ حُسْنُ سِيرَتِهِ فِي لِسَانِهِ وَلا قُوّةَ إِلّا بِاللهِ الْعَلِيّ الْعَظِيمِ**))[17]، فالعاقل وصف ثابت؛ لوجود العقل الذي يزين صاحبه.

وكذا(السائل) في (حق السائل) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ السّائِلِ فَإِعْطَاؤُهُ إِذَا تَيَقّنْتَ صِدْقَهُ وَقَدَرْتَ عَلَى سَدّ حَاجَتِهِ وَالدّعَاءُ لَهُ فِيمَا نَزَلَ بِهِ وَالْمُعَاوَنَةُ لَهُ...**))[18]، فالسائل من المشترك اللفظي[19]، هنا (السائل للمال أو الطعام) فصفة السؤال وصفة الاستعطاء ثابتة فيه[20]، واسم الفاعل في دلالة الثبوت يجري مجرى الصفة المشبهة [21]، وهي دلالة طارئة فيه[22].

. الدلالة على الحدوث [23]: وهي الدلالة المطلقة والغالبة والمشهورة لاسم الفاعل[24]، متعلقة بالهيئات غالباً، كما في الأسماء (ظالم، قائم، جالس، حامل، خارج، خائف، راجي، راهب، وغيرها)، كما في (حق الصلاة) في قوله (عليه السلام): ((**فَأَمّا حَقّ الصّلَاةِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنّهَا وِفَادَةٌ إِلَى اللهِ وَأَنّكَ قَائِمٌ بِهَا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ كُنْتَ خَلِيقاً**

أَنْ تَقُومَ فِيهَا مَقَامَ الذّلِيلِ الرّاغِبِ الرّاهِبِ الْخَائِفِ الرّاجِي...))[25]، فنلحظ (قائم، الراغب, الراهب، الخائف، الراجي) فتكرُّر اسم الفاعل يعبّر عن شعور المصلي بتلك الحالات، والحدوث وعدم الاستقرار على هيئة واحدة، وقد أفادت إظهار الذات، وهذا ما يميز اسم الفاعل، فلو كان التعبير بالمصدر (رغباً، رهباً) مثلاً، لغيّبت الذات (الموصوف) وأظهرت الحدث فقط .

. الدلالة على الزمن [26]: إنّ لاسم الفاعل دلالة واسعة على الزمن في علم النحو، فهو يقوم مقام الفعل، ووظيفته، وحكمه، وأحياناً يدلُّ اسم الفاعل على الدلالة الزمنية [27]، كما في الاسماء (الآجل، العاجل، الآخرة)، كما في (حق اليد) في قوله (عليه السلام): **((...لَا تَبْسُطَهَا إِلَى مَا لَا يَحِلّ لَكَ فَتَنَالَ بِمَا تَبْسُطُهَا إِلَيْهِ مِنَ اللهِ الْعُقُوبَةَ فِي الْأَجَلِ وَمِنَ النّاسِ بِلِسَانِ اللّائِمَةِ فِي الْعَاجِلِ وَلَا تَقْبِضَهَا مِمّا افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْهَا...هِيَ قَدْ عُقِلَتْ وَشُرّفَتْ فِي الْعَاجِلِ وَجَبَ لَهَا حُسْنُ الثّوَابِ فِي الْأَجِلِ))**[28]، فإنّ الآجل يعني المدّة والوقت لا مطلق بل الوقت المتأخر عن زمن التأجيل ويعني يوم القيامة، والعاجل مخالف له فيُقصد به وقت بسط اليد في الدنيا[29].

. الدلالة على اسم الذات [30]: تمثلت مع (راشد، شاكر، صابر، آمل، صاحب، صابر، طالب، وغيرها)، كما في (حق الرعية) في قوله (عليه السلام): **((...إِذَا عَرَفْتَ مَا أَعْطَاكَ اللهُ مِنْ فَضْلِ هَذِهِ الْعِزّةِ وَالْقُوّةِ الّتِي قَهَرْتَ بِهَا أَنْ تَكُونَ لِلّهِ شَاكِراً وَمَنْ شَكَرَ اللهَ أَعْطَاهُ فِيمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ وَلا قُوّةَ إِلّا بِاللهِ))**[31] ، فاسم الفاعل (شاكر) وغيره من الاسماء الدالة على اسم الذات، تكون مجردة من الدلالة على الحدث، ولا تدلّ على الزمن كذلك، ولا تختص نحوياً بأحكام المشتقات[32].

. الدلالة على الصفة المشبهة [33]: نجدها في (حق اللسان) في قوله (عليه السلام): **((...وَيُعَدّ شَاهِدَ الْعَقْلِ وَالدّلِيلَ عَلَيْهِ وَتَزَيّنُ الْعَاقِلِ بِعَقْلِهِ حُسْنُ سِيرَتِهِ فِي لِسَانِهِ وَلا قُوّةَ إِلّا بِاللهِ الْعَلِيّ الْعَظِيمِ...))**[34]، فإنّ عبارة (شاهد العقل) تدل على ثبات ودوام هذا المعنى في اللسان، وقد أضيف اسم الفاعل (شاهد) الى مرفوعه (العقل) فتحول الى دلالة الصفة المشبهة[35].

– الدلالة على معنى المصدر[36]: نجدها في (حق المولى) في قوله (عليه السلام): **((...وَأَمّا حَقّ مَوْلَاكَ الْجَارِيَةِ عَلَيْهِ نِعْمَتُكَ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنّ اللهَ جَعَلَكَ حَامِيَةً عَلَيْهِ وَوَاقِيَةً وَنَاصِراً وَمَعْقِلًا...))**[37]، فاسمي الفاعل (حامية، واقية) أُريد بهما معنى مصدريهما (حماية، وقاية)، بدليل وجود التاء في آخرهما، وإلا لكان ورودهما بدون التاء كحال ما تبعهما من اسم الفاعل (ناصر).

. وقد ترد صيغة (فاعل) مختومة بالتاء على وزن (فاعلة)، مما لم يرد به تأنيث فاعل، تدلّ على العموم والشمول والشدّة والمبالغة [38]، منها (جارحة، عادية، واقية)، كما في (حق المدعي عليك) في قوله (عليه السلام): **((...وَكَسَرْتَ حِدّتَهُ عَنْكَ بِذِكْرِ اللهِ وَأَلْقَيْتَ حَشْوَ الْكَلَامِ وَلَغْطَهُ الّذِي لَا يَرُدّ عَنْكَ عَادِيَةَ عَدُوّكَ بَلْ تَبُوءُ بِإِثْمِهِ وَبِهِ يَشْحَذُ عَلَيْكَ سَيْفَ عَدَاوَتِهِ...))**[39]، فعبارة (عادية عدوك) تعني حدته وغضبه وشدّة عداوته وشغله بك وما يحمله عليك بِخَيْله ورِجْله [40]، اما (جارحة) فزيادة التاء حولتها من الوصفية الى الاسمية مع اشتهار المسمى بذلك الاسم[41]، فهو يطلق على كل جارحة كالسمع والبصر واليد وغيرها.

2. اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المزيد:

تتشكَّل صيغته (مَفْعَل) بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر الحرف الذي قبل الآخر، وقد ظهرت صيغ من المزيد بحرف، وبحرفين، وبثلاثة أحرف، كما يأتي:

أ . اسم الفاعل من الثلاثي المزيد بحرف واحد:

ظهرت أمثلة هذا النوع من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله، والمزيد بالألف في وسطه، والمزيد بالتضعيف لوسطه، وبانت صيغه في ثلاثة وعشرين مورد، منها:

. مُفعِل: ترد من المزيد بـ(الهمزة)، وردت في ستة عشر مورداً، نحو (مُرصِد، مُشير، مُعذِر، مُعسِر، مُقمِع، مُوسِر، وغيرها) منها: في (حق المشير) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ الْمُشِيرِ عَلَيْكَ فَلَا تَتّهِمْهُ فِيمَا لَا يُوَافِقُكَ عَلَيْهِ مِنْ رَأْيِهِ إِذَا أَشَارَ عَلَيْكَ فَأَمّا تُهَمَتُهُ فَلَا تَجُوزُ لَكَ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ مِمّنْ يَسْتَحِقّ الْمُشَاوَرَةَ...**))[42]، فـ(اشار) دلّ على الحدث وزمانه دون فاعله [43]، وسبقه اسم الفاعل منه (المشير) المشارك له في دلالة **الحدث والحدوث** والعمل، ويزيد بدلالة الفاعل[44].

فدلالة الحدوث شاخصة في اسماء الفاعل على هذه الصيغة، يضاف لها **الدلالة على (اسم ذات)** الواضحة في الاسماء (مُحسِن، مُنعِم، مُعين)، وقد يشذُّ كسرُ اولها (مِفعِل)[45]، وقد استعملت لغوياً قياسية على وزن (مَفعِل) وشاذة على وزن (مِفعِل)،وهذا من أثر اللهجات[46].

– **مُفاعِل:** تكون من الفعل الثلاثي المزيد بـ(الألف)، ذُكِرت في موردين (مُوابِلة،مُعاهِد)، كما في (حق الأم) في قوله (عليه السلام): ((...**مُسْتَبْشِرَةً بِذَلِكَ فَرِحَةً مُوَابِلَةً مُحْتَمِلَةً لِمَا فِيهِ مَكْرُوهُهَا. ..**))[47]، فإنّ اسم الفاعل (مُوابِلة) يدلّ على **الثبوت والدوام** والمواظبة والشدّة والحزم[48].

– **مُفَعِّل:** يُصاغ اسم الفاعل هنا من الفعل الثلاثي المشدّد العين، وورد في خمسة موارد (مُؤذِّن، مُذكِّر، مُعظِّم، مُوَطِّن) ،منها: في (حق المؤذّن) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ الْمُؤَذّنِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنّهُ مُذَكّرُكَ بِرَبّكَ وَدَاعِيكَ إِلَى حَظّكَ وَأَفْضَلُ أَعْوَانِكَ عَلَى قَضَاءِ الْفَرِيضَةِ الّتِي افْتَرَضَهَا اللهُ عَلَيْكَ فَتَشْكُرَهُ عَلَى ذَلِكَ...**))[49]، نلحظ أنّ اسمي الفاعل (مُؤذِّن، مُذكِّر) تحمل معنى **الثبوت والمداومة** على الأذان والإعلام بوقت الصلاة وتذكيرك بالصلاة والدعاء والشكر[50].

ب – اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المزيد بحرفين:

– **مُفتعِل:** تكون من المزيد بحرفي (الهمزة والتاء) (افتعل)، ورد في عشرة موارد، منها: (متّهِم، مُحتسِب، مُحتمِل، مُدّعِي، مُعتَقِد، مُنتهي، مُهتمّ)، كما في (حق البطن) في قوله (عليه السلام): ((...**فَإِنّ الشّبَعَ الْمُنْتَهِيَ بِصَاحِبِهِ إِلَى التّخَمِ مَكْسَلَةٌ وَمَثْبَطَةٌ وَمَقْطَعَةٌ عَنْ كُلّ بِرّ وَكَرَمٍ وَإِنّ الرّيّ الْمُنْتَهِيَ بِصَاحِبِهِ إِلَى السّكْرِ مَسْخَفَةٌ وَمَجْهَلَةٌ وَمَذْهَبَةٌ لِلْمُرُوّةِ...**)) [51]، فـ(المُنتهِي) مشتق من الفعل الثلاثي المزيد (انتهى)، وأوحى بوجود **ذات فاعلة لحدث الانتهاء**[52].

– **مُتفَعِّل:** تتشكّل من المزيد بحرفيّ (التاء وتضعيف العين)، وردت في خمسة موارد، منها: (مُتزيّن، مُتصنّع، مُتكلّف، مُتعرّض)، كما في (حق الهدي) في قوله (عليه السلام): ((...**فَأَنْ تُخْلِصَ بِهَا الْإِرَادَةَ إِلَى رَبّكَ وَالتّعَرّضَ لِرَحْمَتِهِ**

وَقَبُولِهِ وَلَا تُرِيدَ عُيُونَ النّاظِرِينَ دُونَهُ فَإِذَا كُنْتَ كَذَلِكَ لَمْ تَكُنْ مُتَكَلّفاً وَلَا مُتَصَنّعاً وَكُنْتَ إِنّمَا تَقْصِدُ إِلَى اللهِ...))[53]، فاسمي الفاعل (مُتكلِّف،مُتصنِّع) يحملان **دلالة الحدث** (التكلُّف، والتصنُّع)، إضافة لـ**دلالتهما على الذات الفاعلة للحدث**[54].

جـ – اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:

– **مُستفعِل:** اشتقاقها من المزيد بالأحرف (الهمزة والسين والتاء)، ووردت سبعاً، بدلالتين: – **الدلالة على الطلب:** نجدها مع أسماء الفاعلين (مُستشير، مُستنصِح)، وقد وردا في حقي (المُستشير، والمُستنصِح)[55]، وهما بمعنى طلب المشورة، وطلب النصح[56].

– **الدلالة على المبالغة:** ظهرت مع أسماء الفاعلين (مُستبشِرة، مُستحِقّ،مُستخِفّة)، كما في (حق الناصح) في قوله (عليه السلام): **((...فَإِنْ كَانَ وُفّقَ فِيهَا لِلصّوَابِ حَمِدْتَ اللهَ عَلَى ذَلِكَ وَقَبِلْتَ مِنْهُ وَعَرَفْتَ لَهُ نَصِيحَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وُفّقَ لَهَا فِيهَا رَحِمْتَهُ وَلَمْ تَتّهِمْهُ وَعَلِمْتَ أَنّهُ لَمْ يَأْلُكَ نُصْحاً إِلّا أَنّهُ أَخْطَأَ إِلّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ مُسْتَحِقّاً لِلتّهَمَةِ...))**[57]، فإنّ (مُستحِقّ) تظهر فيه نسبة الحدث (الاستحقاق) إلى صاحبه، وأعطت الزيادة فيه معنى الزيادة والمبالغة المُراد منه، وهذه دّقة في انتقاء الصيغة وإيحائها؛ فـ ((للمعاني ألفاظ تشاكلها فتحسُنُ فيها وتقبحُ في غيرها))[58].

3– اسم الفاعل من الفعل الرباعي فأكثر:

ورد اسم الفاعل من الفعل الرباعي المزيد فقط، وفي مورد واحد، بلفظ فريد (المُتدهقنين)، في (حق الهدي) في قوله (عليه السلام): **((...فَإِذَا كُنْتَ كَذَلِكَ لَمْ تَكُنْ مُتَكَلّفاً وَلَا مُتَصَنّعاً وَكُنْتَ إِنّمَا تَقْصِدُ إِلَى اللهِ...وَكَذَلِكَ التّذَلّلُ أَوْلَى بِكَ مِنَ التّدَهْقُنِ لِأَنّ الْكُلْفَةَ وَالْمَؤُونَةَ فِي الْمُتَدَهْقِنِينَ فَأَمّا التّذَلّلُ وَالتّمَسْكُنُ فَلَا كُلْفَةَ فِيهِمَا...))**[59]، فقد دلّ اسم الفاعل (المُتدهقِنين) على الحدث (التَدهقُن)، وفيه ملمح للكلفة والمبالغة في التكيُّس وقوّة التصرُّف مع حدّة[60]، وقد تأكدَ هذا المعنى بذكرِ اسمي الفاعل (مُتكلِّف، مُتصنِّع) قبله، وذِكرُ المصدر (الكُلفة) مرتين قبله وبعده.

ثانياً – اسم المفعول:

كثرت تعاريفه منها: هو ((ما دلَّ على حدث مفعوله، كمضروب ومُكرَم))[61]، وعُرِّفَ بأنّه ما اشتقّ من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل[62]، وورد في أربعة عشر مورداً.

أ – اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد:

يُصاغ من الثلاثي المبني للمجهول على وزن (مفعول)، هو قياسي مطّرد وغالب على الاوزان؛ لسعته في الكلام؛ فهو أُمٌّ للباب وسُمّيَ به[63]، ورد في سبعة موارد وبدلالات ،منها:

– **الدلالة على الاستقبال**[64]: ظهرت مع اسمي المفعول (مَسؤول، مَحجوب)، كما في (حق الصوم) في قوله (عليه السلام): **((...فَإِنْ سَكَنَتْ أَطْرَافُكَ فِي حَجَبَتِهَا رَجَوْتَ أَنْ تَكُونَ مَحْجُوباً وَإِنْ أَنْتَ تَرَكْتَهَا تَضْطَرِبُ فِي حِجَابِهَا وَتَرْفَعُ جَنَبَاتِ الْحِجَابِ...))**[65]، اسم المفعول (مَحجوباً) دلَّ على الحال والاستقبال لأنّه منوَّن[66]، وتأكدت دلالة الاستقبال فيه؛ لوجود الرجاء لحصوله.

– **الدلالة على الاستمرار**[67]: نجدها مع أسماء المفعولين (المَسؤول، المَعروف)، كما في (حق المسؤول) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ الْمَسْؤولِ فَحَقّهُ إِنْ أَعْطَى قُبِلَ مِنْهُ مَا أَعْطَى بِالشّكْرِ لَهُ وَالْمَعْرِفَةِ لِفَضْلِهِ وَطَلَبِ وَجْهِهِ الْعُذْرِ فِي مَنْعِهِ...**))[68]، اسم المفعول (المَسؤول) دلّ على الدوام لاتصاله بـ(ال) التعريف، وبهذا يساوي صيغة اسم الفاعل في دلالته الزمنية[69].

– **الدلالة على الحدوث** [70]: هي الدلالة الغالبة على اسم المفعول[71]، ونجدها مع (مَكروه) في (حق السلطان) في قوله (عليه السلام): ((...**وَلَا تُعَازّهِ وَلَا تُعَانِدْهُ فَإِنّكَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ عَقَقْتَهُ وَعَقَقْتَ نَفْسَكَ فَعَرّضْتَهَا لِمَكْرُوهِهِ وَعَرّضْتَهُ لِلْهَلَكَةِ...**))[72]، إنّ (مكروهه) تدلّ على ذاتٍ معيّنة (نفسك) وقع عليها حدث مكروه[73]، ولأنه أُضيف للضمير (الهاء) فهو يدلّ على الماضي[74].

– **الدلالة على المصدرية**[75]: نلمح هذه الدلالة في (حق الأم) في قوله (عليه السلام): ((...**مُسْتَبْشِرَةً بِذَلِكَ فَرِحَةً مُوَابِلَةً مُحْتَمِلَةً لِمَا فِيهِ مَكْرُوهُهَا وَأَلَمُهَا وَثِقْلُهَا وَغَمّهَا حَتّى دَفَعَتْهَا عَنْكَ يَدُ الْقُدْرَةِ وَأَخْرَجَتْكَ إِلَى الْأَرْضِ...**))[76]، فإنّ اسم المفعول (مكروهها) بمعنى المصدر (كُرْهها)؛ وذلكَ لتوالي الأحداث بعده والتعبير عنها بصيغة المصدر (ألمها، ثِقلُها، غَمُّها) فالاستعانة بصيغة اسم المفعول هنا قد أعطت ظلالاً تفوق المعنى المصدري، فصياغته من الفعل المبني للمجهول وإخفاؤه تدلُّ على عِظَم هذا الامر الموصوف بالمكروه، فإنّ روح هذا المعنى ظهرت مع اسم المفعول دون مصدره، فـ((الالفاظ أجساد والمعاني أرواح))[77].

ب – اسم المفعول من الفعل الثلاثي المزيد:

يُصاغ من المضارع المبني للمجهول مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، ومنه المزيد بحرف واحد، وبحرفين، وبثلاثة أحرف، وله صيغ عدّة[78]، منها:

– **مُفْعَل:** تُصاغ من الفعل الثلاثي المبني للمجهول المَزيد بحرف واحد (الهمزة) في أوله (أُفعِلَ)، وقد ورد مرّتين، في (حق الولد) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ وَلَدِكَ فَتَعْلَمُ أَنّهُ مِنْكَ وَمُضَافٌ إِلَيْكَ فِي عَاجِلِ الدّنْيَا بِخَيْرِهِ وَشَرّهِ وَأَنّكَ مَسْؤولٌ عَمّا وُلّيتَهُ مِنْ حُسْنِ الْأَدَبِ وَالدّلَالَةِ عَلَى رَبّهِ وَالْمَعُونَةِ لَهُ عَلَى طَاعَتِهِ فِيكَ وَفِي نَفْسِهِ فَمُثَابٌ عَلَى ذَلِكَ وَمُعَاقَبٌ،...**))[79]، فإنّ اسمي المفعول (مُضاف، مُثاب) على صيغة (مُفعَل)، وهما يدلّان على **الحال والاستقبال**، ويدخل معهما اسم المفعول (مسؤول)؛ فهي منوّنة جميعها[80]، فإنّ الإضافة لأعمال الولد الخيّرة والشريرة إلى أعمال الأب في الوقت الحالي وفي المستقبل مدى الحياة الدنيا؛ لقوله (في عاجل الدنيا)، فالأب مسؤول ومُحاسَب، فمُثابٌ على الخير ومُعاقبٌ على الشر، وتُلمَحُ دلالة **التعدية**؛ لوجود الهمزة في صدر الفعلين (أُضيفَ، أُثيبَ)، فإنّ هناكَ خالقٌ يضيفُ الحسنات والسيئات في حساب العباد، ويحاسبهم، فيثيبهم على أعمال الخير، وهذا بعدٌ إلهي عبادي مهمٌّ[81].

– **مُفاعَل:** تصاغُ من الثلاثي المبني للمجهول المزيد بالألف في وسطه (فاعَلَ)، ورد مرّة واحدة مع اسم المفعول (مُعاقَب) المذكور في النص السابق أعلاه. إن المتعارف عليه في صيغة (فاعَلَ) أنها تفيد معنى المشاركة بين اثنين أو أكثر، لكنّ صيغة المبني للمجهول (عُوقِبَ) دلت على انفراد الأب في حدث العقوبة، وربّما هناكَ إشارة

لمشاركة الولد لأبيه في التعرض للعقوبة في المستقبل، فهي أعماله أولاً، ويقع على كاهله وزرها إن كانت في الشرّ، ونجدُ دلالة **المبالغة** في المحاسبة والعقوبة؛ لوجود صوت الالف وامتداده الصوتي الواضح في الصيغة.

– **مُفتعَل:** هي صيغة من الثلاثي المزيد بـ(الهمزة والتاء)، ظهرت ثلاثاً ،منها:في (حق المدعى عليه) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ الْخَصْمِ الْمُدّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ مَا تَدّعِيهِ حَقّاً أَجْمَلْتَ فِي مُقَاوَلَتِهِ بِمَخْرَجِ الدّعْوَى فَإِنّ لِلدّعْوَى غِلْظَةً فِي سَمْعِ الْمُدّعَى عَلَيْهِ...**))[82]، ورد (المُدَّعى) مرّتين، دلَّ على من وقع عليه حدث الدعوى، ودلالة الاستمرار لأنه معرّف بـ(ال)[83].

– **مُستفعَل:** تصاغُ من الثلاثي المبني للمجهول المزيد بـ(الهمزة والسين والتاء)، ورد مرّة واحدة في (حق الزوجة) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ رَعِيّتِكَ بِمِلْكِ النّكَاحِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنّ اللهَ جَعَلَهَا سَكَناً وَمُسْتَرَاحاً وَأُنْساً وَوَاقِيَةً وَكَذَلِكَ كُلّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا...**))[84]، فـ(مُستراح) اسم مفعول، وهو اسم دالّ على المكان أيضاً، فقد تشترك بعض أبنية المكان مع باقي المشتقّات[85].

ثالثاً – الصّفة المشبَّهة:

عرَّفها سيبويه والمبرِّد لغوياً[86]، وقال فيها الشيخ الحملاوي بأنّها كل لفظ يُصاغ من مصدره اللازم دالّاً على الثبوت[87]، وشابهت اسم الفاعل، فكلاهما يُنعت به، ويذكّر ويُؤنث[88]. وردت الصفة المشبّهة في ثلاثين مورداً، ولصيغة (فعيل) الحصّة الأكبر، فسنبدأ بها أولاَ.

– **فَعيل:** تتميَّز هذه الصيغة بالتنوّع في دلالتها لتأتي مصدراً، وبمعنى اسم الفاعل، وبمعنى اسم المفعول، وبمعنى الصفة المشبّهة وصيغة المبالغة، وقد تجلّى هذا التنوّع في القرآن الكريم بوضوح[89]، تعدُّ هذه الصيغة من أكثر صيغ الصفة المشبّهة وروداً، وظهرت في خمسة وعشرين مورداً، تُصاغ من (فَعُلَ) مضموم العين، وتحمل دلالة الثبوت واللزوم المميّزة لهذا البناء[90]، مع الصفات اللازمة للنفوس وأضدادها نحو كبير وصغير[91]، وذُكرت هاتان الصفتان في (حق أهل الملة) في قوله (عليه السلام): ((...**وَأَنْزَلْتَهُمْ جَمِيعاً مِنْكَ مَنَازِلَهُمْ كَبِيرَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ وَصَغِيرَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ...**))[92]، ومثلهما (قليل وكثير) في (حق البطن)[93].

ومثلها الاوصاف الثابتة اللازمة في الإنسان ورد منها: (عظيم، جميل،كريم)[94]، كما في (حق السمع) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ السّمْعِ...إِلّا لِفُوّهَةٍ كَرِيمَةٍ تُحْدِثُ فِي قَلْبِكَ خَيْراً أَوْ تَكْسِبُ خُلُقاً كَرِيماً...**))[95]، فـ(كريم) تدلُّ على وجه قريب من الثبوت[96]، و(كريم، جميل) بمعنى فاعل[97]، و(أليم) في (حق مَن ساءك)[98]، دلَّ على اسم الفاعل والمبالغة والتكثير[99].

وقد دلَّ الوصف (عَسير) على الأشياء المكروهة التي بمنزلة الأوجاع والأدواء[100]، كما في (حق الهدي) في قوله (عليه السلام): ((...**وَاعْلَمْ أَنّ اللهَ يُرَادُ بِالْيَسِيرِ وَلَا يُرَادُ بِالْعَسِيرِ كَمَا أَرَادَ بِخَلْقِهِ التَّيْسِيرَ وَلَمْ يُرِدْ بِهِمُ التّعْسِيرَ،...**))[101]، فالأمر نفسه متّصف باليُسر أو العُسر؛ لذا ((يُقال: عَسُرَ عليه الامرُ فهو عَسِرٌ وعَسُرَ الأمر فهو عَسير))[102]، ونلحظُ ترجيح الوصف بالعسير، لا العَسِرْ هنا؛ وذلكَ لأنّ العَسِر هو وصف نسبي فقد يَعْسُر الأمر على شخص دون آخر، فهو لا يدلّ على الوصف الثابت المتوفّر في (عسير)، أي أنّ صفة العُسر يوصف بها الأمر ذاته[103]، فلا شكّ أنّ كل معنى قد أوفيَ حقّه وحظّه، وأُلبِسَ ما يشاكله مِن ألفاظ[104].

– وردت صيغة (فعيل) بمعنى مفعول[105]، فهي من الصيغ المشتركة التي تفيد التوسّع في المعنى[106]، كما في (حق الجار) في قوله (عليه السلام): ((...**لَا تَتَبّعْ لَهُ عَوْرَةً وَلَا تَبْحَثْ لَهُ عَنْ سَوْءَةٍ لِتَعْرِفَهَا فَإِنْ عَرَفْتَهَا مِنْهُ عَنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ مِنْكَ وَلَا تَكَلّفٍ كُنْتَ لِمَا عَلِمْتَ حِصْناً حَصِيناً وَسِتْراً سَتِيراً لَوْ بَحَثْتِ الْأَسِنّةُ عَنْهُ ضَمِيراً،...**))[107]، فإنّ (حصيناً) بمعنى (مُحصَّناً)، و(سَتيراً) بمعنى (مَستوراً)، وسرُّ اختيار (فعيل) بدلَ اسم المفعول(مُفعَّل) و(مفعول). إنَّ فعيلاً أشدُّ وأبلغُ منهما كلاهما، فالوصف بها أعطى معنى المبالغة المراد منه[108]، فإنَّ اختيار اللفظ البليغ الذي يكون ((مساوياً للمعنى حتى لا يزيد عليه ولا ينقُص عنه، وهذه البلاغة))[109].

– وقد ترد صيغة (فعيل) ملحقة بتاء التأنيث فتصبح على وزن (فَعيلة)، فتتحوَّل بهذا من الوصفية إلى الاسمية[110]، كما في الاسم (مَطِيَّة) الوارد في (حق الرجلين) في قوله (عليه السلام): ((...**وَلَا تَجْعَلَهُمَا مَطِيّتَكَ فِي الطّرِيقِ الْمُسْتَخِفّةِ بِأَهْلِهَا فِيهَا فَإِنّهَا حَامِلَتُكَ وَسَالِكَةٌ بِكَ مَسْلَكَ الدّينِ وَالسّبْقِ لَكَ وَلا قُوّةَ إِلّا بِاللهِ...**))[111]، فإنّ (مَطِيَّة) لا تُطلق على ما اتصفَ به صاحبه، بل على ما اتُّخِذَ لذلكَ؛ لقول ابن سيدة (ت485هـ): ((ومذهبهم في ذلكَ الإخبار عن الشيء المتَّخذ لذلكَ الفعل الذي يصلح له كقولهم (ضَحيَّة) للذكر والأنثى ويجوز أن يقال ذلك قبل أن يُضَحَّى به، وذَبيحة فلان لما قد اتُّخِذَ للذبح))[112]، ومثلها (شديدة) في (حق الجليس)[113].

– ونجد معنى الصفة المشبَّهة عندما تضاف (فاعل) أو (مفعول) لفاعلها[114]، كما في (حق اللسان) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ اللّسَانِ فَإِكْرَامُهُ عَنِ الْخَنَا...وَيُعَدّ شَاهِدَ الْعَقْلِ وَالدّلِيلَ عَلَيْهِ وَتَزَيّنُ الْعَاقِلِ بِعَقْلِهِ حُسْنُ سِيرَتِهِ...**))[115]، فاسم الفاعل (شاهِد) أُضيفَ لفاعله (العقل)، فتحوَّل إلى الصفة المشبَّهة، فهو وصفٌ أوّل للسان، منسجم مع الوصف الثاني للسان (الدليل).

– **فَعِل:** تأتي من اللازم (فَعِلَ) مكسور العين غالباً[116]، وورد في موردين فقط، وبدلالتين هما: – **الدلالة على العيوب الباطنة**[117]: ظهرت في (حق اللسان) في قوله (عليه السلام): ((...**وَإِجْمَامُهُ إِلّا لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ وَالْمَنْفَعَةِ لِلدّينِ وَالدّنْيَا وَإِعْفَاؤُهُ عَنِ الْفُضُولِ الشّنِعَةِ الْقَلِيلَةِ الْفَائِدَةِ الّتِي لَا يُؤْمَنُ ضَرَرُهَا...**))[118]، فإنّ (الشَنِعَة) هي من الصفات المكروهة والسيئة التي بمنزلة الأوجاع والأدواء[119]، فبيَّنت سوء الفضول وتأكّد سوؤها بوصفها بـ(القليلة الفائدة).

– **الدلالة على الهيجانات والخفّة**[120]: تمثَّلت في (حق الأم) في قوله (عليه السلام): ((...**وَأَنّهَا وَقَتْكَ بِسَمْعِهَا وَبَصَرِهَا وَيَدِهَا وَرِجْلِهَا وَشَعْرِهَا وَبَشَرِهَا وَجَمِيعِ جَوَارِحِهَا مُسْتَبْشِرَةً بِذَلِكَ فَرِحَةً مُوَابِلَةً مُحْتَمِلَةً لِمَا فِيهِ مَكْرُوهُهَا وَأَلَمُهَا وَثِقْلُهَا وَغَمّهَا...**))[121]، فنلحظ (فَرِحة) ،وهذا البناء عادة يدلُّ على المعنى العارض للذات غير الراسخ أو المستقِر فيها، أي عدم الثبوت[122]، لكنّ السياق هنا يوحي بدلالتها على الثبوت والاستقرار لا على ما هو عَرَضي زائل؛ لأنّ الفرح في نفس الأم ثابت مستقر على الرغم من تجنيدها لجميع جوارحها لوقاية طفلها، وتأكّدَ هذا بذكر الاستبشار قبله، فهذا حالها في بشارة وفرح دائمين؛ بدليل ذكر (مُوابِلة) بعدها أي مواظبة.

– **فَعَل:** هي سماعية، تُصاغ من (فَعُل) وهو الغالب في أفعال السجايا والغرائز[123]، وردت مرّة واحدة في (حق ذي المعروف) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ ذِي الْمَعْرُوفِ عَلَيْكَ فَأَنْ شُكْرَهُ وَتَذْكُرَ مَعْرُوفَهُ وَتَنْشُرَ لَهُ الْمَقَالَةَ الْحَسَنَةَ...**))[124]، والحَسَنة الجميلة ضد القبيحة [125].

رابعاً – صيغ المبالغة:

هي مجموعة من الصيغ التي تشتق من فعلها لتدلَّ على الحدث وفاعله لإفادة التكثير والمبالغة، وقد حُمِلت على اسم الفاعل لاتفاقها معه في دلالة الحدث وفاعله[126]، وردت في خمسة عشر مورداً، أي تعادل نصف مجيء الصفة المشبَّهة، وقد وردت بصيغ متعددّة، منها:

– **فَعيل:** إنّ هذه الصيغة منقولة من (فعيل) الذي في الصفة المشبَّهة يدلُّ على الثبوت كالخِلْقَة أو بمنزلتها، لكنّه هنا يدلُّ على ما صار كالطبيعة والسجيَّة الثابتة[127]، ورد في اثني عشر مورداً، منها: (الغريم، العلي)، كما في (مدخل رسالة الحقوق) في قوله (عليه السلام): ((...**ثُمّ حَقّ غَرِيمِكَ الّذِي تُطَالِبُهُ ثُمّ حَقّ غَرِيمِكَ الّذِي يُطَالِبُكَ...**))[128]، فـ(غريم) وردت مرّتين، ودلتّ على الكثرة والمبالغة، فهو ((إنّما سُمِّيَ غريماً لأنّه يطلب المال ويلحُّ حتى يقبضه))[129].

– وقد تأتي صيغة المبالغة على وزن (فَعيل) تحمل معنى المشاركة[130]، منها: (جليس، خليط، شريك، شفيق)، كما في قوله (عليه السلام): ((...**ثُمّ حَقّ جَلِيسِكَ ثُمّ حَقّ جَارِكَ ثُمّ حَقّ صَاحِبِكَ ثُمّ حَقّ شَرِيكِكَ...ثُمّ حَقّ خَلِيطِكَ**))[131]، فإنّ ((الخليط المُخالِط والجليس المُجالِس))[132]، وكذا شريك بمعنى المُشارِك وشفيق بمعنى المُشفِق، وهذا يعدُّ من التطوّر اللغوي[133].

– **فَعُول، فَعَّال:** تدلّان على المبالغة والتكثير[134]، ووردتا مرّة واحدة معاً في (حق المسؤول) في قوله (عليه السلام): ((...**وَإِنْ كَانَ ظَالِماً فَإِنّ الْإِنْسانَ لَظَلُومٌ كَفّار**))[135]، فصيغة المبالغة (ظَلُوم) تستعمل لمَن دامَ منهُ الفعلُ وكثُر[136]، وأنّ هذا البناء منقول من أسماء الذوات، فكأنّ المعنى أنّه ذات تُستهلك في الظلم، أو مادة مُعدَّة للظلم تُستهلكُ فيه[137]، وقد ذُكِرَ بعد اسم الفاعل (ظالِم)، فهنا تحوُّل من اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة (ظَلُوم)، وأُكدت بـ(إنَّ)، وهناكَ فرق بين الصيغتين، لأنّ اسم الفاعل (ظالِم) يدلُّ على مَن قام بالظُلم فقط، أمّا (ظَلوم) فهو الذي يُمارس الظلم بكثرة ،ولا يُؤنث ولا يُذكر كاسم الفاعل[138]، وصيغة المبالغة (كَفَّار) تدلّ على المبالغة في اسم الفاعل والتكثير في مزاولة الكفر وملازمته بوجه من الوجوه[139]، فهي تدلّ على القيام بالعمل مِراراً وتكراراً حتّى نُسِبَ إليه لشدَّة اتصاله به فهو بمنزلة الصّنعة فـ(فَعَّال) في المبالغة أصلها في الصناعة[140]، ودالّة على إظهار المَلَكة الثابتة والتخصص في الأمر[141].

– **مِفعِيل:** تأتي للمبالغة وترتبط بـ(مِفعَال) بتحوّل صوت الألف إلى الياء بالإمالة[142]، وتدلّ (مِفعِيل) على مَن دامَ منه الفعل [143] ،وردت مرّة في (حق الصلاة) في قوله (عليه السلام): ((...**أَنْ تَقُومَ فِيهَا مَقَامَ الذّلِيلِ الرّاغِبِ الرّاهِبِ الْخَائِفِ الرّاجِي الْمِسْكِينِ الْمُتَضَرّعِ الْمُعَظّمِ**. ..))[144]، نلمحُ (المِسكِين) بين كثرة اسماء الفاعل قبلها وبعدها، فلو وردت بصيغة اسم الفاعل (الساكن) لناسبت هذه الأسماء في اللفظ، لكنّ مجيئها بصيغة مغايرة يوحي بدلالة أعمق وأبلغ لمعنى السكون، وقيل المسكين الدائم السكون إلى الناس لأنّه لا شيء له[145]، لكنّ المسكين هنا في سياقِ ذكرِ وصوف المصلّي القائم للصلاة ،فنجد منه دوام السكون إلى الله عزَّ وجل دون الناس، وهذه دقة في انتقاء اللفظ ليؤدي روح المعنى، فإنّ ((الألفاظ أجساد والمعاني أرواح))[146].

خامساً – اسم التفضيل:

هو ((ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على جهة الزيادة على غيره))[147]، وقيل أيضاً إنّه ((الوصف المصوغ على أفعل دالّاً على زيادته في محل بالنسبة إلى محل آخر))[148]، ونستطيع القول إنّ اسم التفضيل هو الوصف الذي اشتُقَّ من فعله على (أفعَلْ) للمذكر، وعلى (فُعلى) للمؤنث، ليدل على وجود التفاوت والتفاضل الحقيقي والتقديري بين أمرين أو شيئين قد اشتركا في معنى محدّد وزاد عند أحدهما دون عن الآخر، ويأتي دالّاً على الثبوت والاستمرار[149]، وهو يختلفُ عن الفعل على وزن (أفعلَ)، ورد اسم التفضيل في ثلاثة وثلاثين مورداً، وكان وروده يحمل دلالات، منها:

– **الدلالة على الثبوت**[150]: نجدها في (مدخل رسالة الحقوق) في قوله (عليه السلام): ((...**وَأَكْبَرُ حُقُوقِ اللهِ عَلَيْكَ مَا أَوْجَبَهُ لِنَفْسِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ حَقِّهِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْحُقُوقِ وَمِنْهُ تَفَرَّعَ....وَأَوْجَبُهَا عَلَيْكَ حُقُوقُ أَئِمَّتِكَ. .. فَحُقُوقُ أَئِمَّتِكَ ثَلَاثَةٌ أَوْجَبُهَا عَلَيْكَ حَقّ سَائِسِكَ بِالسّلْطَانِ..**))[151]، وردَ اسمي التفضيل (أكبر، أوجب) أكثر من مرّة في هذا النص (المدخل)، وكلاهما يدلُّ على الثبوت، فإنّ حقوق الله على عبده ثابتة ومعروفة وهي واجبة بأجمعها، وقد تأكّد هذا بتكرار ذكر الوجوب اسماً وفعلاً، لأنّها تتفاوت في درجة وجوبها، فقد ذكرَ الإمام (عليه السلام) الحقوق على هيئة مجاميع ولكل مجموعة حقٌّ هو أوجب من البقية، وإنّ أوجب وأكبر هذه الحقوق هو (حقّ الله) فهو أساس الحقوق وأكثرها ثبوتاً، بدليل قوله (الذي هو أصل الحقوق)، فإنّ التفاضل والتفاوت مُراد في الوصف، وقد دلّ على الثبوت لا الحدوث[152].

– **الدلالة على المبالغة المطلقة وقوّة الاتّصاف بالوصف**[153]: ظهرت في (حق الله الأكبر) في قوله (عليه السلام): ((**فَأَمّا حَقّ اللهِ الْأَكْبَرُ فَإِنّكَ تَعْبُدُهُ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِإِخْلَاصٍ جَعَلَ لَكَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَكْفِيَكَ أَمْرَ الدّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَحْفَظَ لَكَ مَا تُحِبّ مِنْهَا**))[154]، فـ(الأكبر) الزيادة المطلقة في الكبر[155] ،أمّا الوصف الآخر بصفة (الدنيا) فهي مؤنث (أدنى)، وقد ((خرجت إلى مذاهب الأسماء، بتركهم إجرائها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء))[156]، ووردت اسماء تفضيل أخرى معرّفة بـ(ال) كـ(الأقرب، الأوّل)[157].

– **الدلالة على مجرّد الزيادة في الوصف** [158]: نجدها مع اسم التفضيل المجرّد من (ال) والإضافة ومِن حرف الجر (مِن)، كما في (حق الصغير) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ الصّغِيرِ. ..وَالْمُدَارَاةُ لَهُ وَتَرْكُ مُمَاحَكَتِهِ فَإِنّ ذَلِكَ أَدْنَى لِرُشْدِهِ**))[159]، ذِكْرُ الوصف باسم التفضيل (أدنى) هنا ((لا يُرادُ باسم التفضيل معنى الموازنة والمفاضلة ولا يُلمَّحُ إليه، بل كأنّ المقصود في هذا الأسلوب هو استيعاب الصفة واستغراقها في أعلى مراتبها وأسمى درجاتها))[160].

– **الدلالة على الوصف المجرّد من الزيادة**[161]: بانت مع اسم التفضيل المضاف، كما في (حق المدّعى عليه) في قوله (عليه السلام): ((**وَقَصَدْتَ قَصْدَ حُجّتِكَ بِالرّفْقِ وَأَمْهَلَ الْمُهْلَةَ وَأَبْيَنِ الْبَيَانِ وَأَلْطَفِ اللّطْفِ وَلَمْ تَتَشَاغَلْ عَنْ حُجّتِكَ بِمُنَازَعَتِهِ بِالْقِيلِ وَالْقَالِ...**))[162]، فنلحظ أنّ اسماء التفضيل (أمهَل، ابيَن، ألطَف) لم تدلّ على زيادة أو مبالغة أو تضخيم للوصف؛ لأنّها صوّرت حال الموصوف بدقّة، فإنّ للمُهلة درجات متفاوتة، وهنا يُرادُ أعلى

درجاتها، وكذا في (البيان، واللطف) فأظهرت صيغة التفضيل حال الموصوف بأعلى مراتبه التي علا فيها عمَّا سِواها[163].

– **الدلالة على المشاركة الحقيقية**[164]: ظهرت في (حق الصدقة) في قوله (عليه السلام):((...**فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ كُنْتَ بِمَا اسْتَوْدَعْتَهُ سِرّاً أَوْثَقَ بِمَا اسْتَوْدَعْتَهُ عَلَانِيَةً وَكُنْتَ جَدِيراً أَنْ تَكُونَ أَسْرَرْتَ إِلَيْهِ أَمْراً أَعْلَنْتَهُ وَكَانَ الْأَمْرُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ فِيهَا سِرّاً عَلَى كُلّ حَالٍ وَلَمْ تَسْتَظْهِرْ عَلَيْهِ فِيمَا اسْتَوْدَعْتَهُ مِنْهَا بِإِشْهَادِ الْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ عَلَيْهِ بِهَا كَأَنَّهَا أَوْثَقُ فِي نَفْسِكَ...**))[165]، إنّ اسم التفضيل (أوثق) المكرَّر مرّتين دلّ على أنّ هناك مشاركة حقيقية وتفضيل بين المفضّل والمفضّل عليه كقولنا: ((سيبويه أنحى من الكسائي، فالكسائي مُشارك لسيبويه في النحو، وإنْ كانَ سيبويه قد زاد عليه في النحو))[166]، فإنّ استيداع الصدقة أفضل من العلانية، وأثبت للثقة في أداء الوديعة.

– **الدلالة على المشاركة التقديرية**[167]: نجد في (حق الهدي) في قوله (عليه السلام): ((...**وَكَذَلِكَ التَّذَلّلُ أَوْلَى بِكَ مِنَ التَّدَهْقُنِ لِأَنّ الْكُلْفَةَ وَالْمَؤونَةَ فِي الْمُتَدَهْقِنِينَ فَأَمّا التَّذَلّلُ وَالتَّمَسْكُنُ فَلَا كُلْفَةَ فِيهِمَا وَلَا مَؤونَةَ عَلَيْهِمَا...**))[168]، فـ(أولى) دلّ على مشاركة تقديرية لا حقيقية بين المفضّل والمفضّل عليه؛ فلا مشاركة بينهما في أصل الوصف، فـ(التذلُّل والتمسكن) أي الخضوع[169]، وهما في أصل الخِلقَة والطبيعة بلا تكلُّف؛ لذا هما أفضل من (التدهقن) الذي هو بالضد منهما؛ لما فيه من تكيُّس وتكلُّف ومؤونة وقوَّة وحِدَّة في التصرُّف[170]، فهما لا يشتركان في الأولوية.

– قد يخرج اسم التفضيل عن المعنى الوضعي له ليدَّ على المبالغة في الوصف وتقويته وتوكيده، وذلكَ بأنْ يعبِّر عن اسم الفاعل أو الصفة المشبَّهة، من ذلكَ قوله (عليه السلام) في (حق الزوجة): ((...**وَيُكْرِمَهَا وَيَرْفَقَ بِهَا وَإِنْ كَانَ حَقّكَ عَلَيْهَا أَغْلَظَ وَطَاعَتُكَ بِهَا أَلْزَمَ فِيمَا أَحْبَبْتَ وَكَرِهْتَ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً...**))[171]، جاءَ اسمي التفضيل (أغلظ،ألزم) ليصِفا الحق والطاعة، فحقّ الزوج غليظ على زوجته، وطاعته لازمة عليها دون معصية، فمجيء اسم التفضيل للتعبير عن اسم الفاعل والصفة المشبّهة أبلغ وأقوى في النفس ممّا لو استُعملت الصيغتين[172]، وهذا تكريم وتشريف لحقّ الزوج وطاعته، فـ((من أراغ معنى كريماً فليلتمسْ له لفظاً كريماً، فإنّ حقّ المعنى الشريف اللفظ الشريف))[173].

– وقد يخرج اسم التفضيل لغرض التعجّب[174]، كما في (حق الرعية) في قوله (عليه السلام): ((...**فَمَا أَوْلَى مَنْ كَفَاكَهُ ضَعْفُهُ وَذُلّهُ حَتّى صَيّرَهُ لَكَ رَعِيّةً وَصَيّرَ حُكْمَكَ عَلَيْهِ نَافِذاً...وَمَا أَوْلَاكَ إِذَا عَرَفْتَ مَا أَعْطَاكَ اللهُ مِنْ فَضْلِ هَذِهِ الْعِزّةِ وَالْقُوّةِ...**))[175]، وردَت صيغة التفضيل مرّتين (ما أولى، ما أولاك)، فالأولى تدلّ على عظمة الله جلّ وعلا بتصيير الرعيّة للراعي، والثانية تدلّ على تعظيم الراعي إنْ عَرفَ عِظم عطيّة الله له من عزّة وقوّة، فصيغة التعجّب هنا تفيد تعظيم الأمر في قلوب السامعين، لأنّ ((التعجّب لا يكون إلّا من شيء خارج عن نظرائه وأشكاله))[176].

سادساً – اسما الزّمان والمكان:

كلاهما مبدوء بميم زائدة، ومأخوذان من الفعل، ويدلّان إمّا على زمان الفعل أو على مكانه، وقد تشترك بعض الأبنية فيهما مع المشتقّات الأخرى[177]، والغرض من استعمالهما إيجاز الكلام واختصاره، ومِن دونهما يلزم

الإتيان بالفعل ولفظ آخر للزمان أو المكان[178].

يصاغُان من الفعل الثلاثي المجرّد على (مَفعَل) أو(مَفعِل)[179]، ووردت هاتين الصيغتين في عشرين مورداً، أمّا الأوزان التي تُصاغ من الفعل الثلاثي المزيد، فورد منها مُستفعَل فقط، أمّا مُفتعَل، فُعال، فعيل، فلم ترِدْ لها أمثلة، والغلبة لأبنية المكان دون الزمان، منها:

– **مَفعَل:** وردت منها: (مَحلّ، مَخرَج، مَذهَب، مَسلك، مَسمَع)، كما في (حق المستنصح) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ الْمُسْتَنْصِحِ فَإِنّ حَقّهُ أَنْ تُؤَدّيَ إِلَيْهِ النّصِيحَةَ عَلَى الْحَقّ الّذِي تَرَى لَهُ أَنّهُ يَحْمِلُ وَتَخْرُجَ الْمَخْرَجَ الّذِي يَلِينُ عَلَى مَسَامِعِه...**))[180]، فنلحظ مجيء اسم المكان (مَسامِع) جمع (مَسمَع) وهو يدلّ على مكان حاسّة السمع، واسم المكان (مَخرَج) وهو بمعنى مكان الخروج[181]، وكذلك (مَذهَب) فهو بمعنى المكان الذي يُذهَب إليه، أو المُعتقَد[182].

وكما في (حق الرعية) في قوله (عليه السلام): ((**فَأَمّا حُقُوقُ رَعِيّتِكَ بِالسّلْطَانِ...فَإِنّهُ إِنّمَا أَحَلّهُمْ مَحَلّ الرّعِيّةِ لَكَ ضَعْفُهُمْ وَذُلّهُمْ،...**))[183]، فـ(محلّ) يعني مكان الحلول والإقامة والنزول[184].

– **مَفعِل:** من أمثلة هذه الصيغة (مَجلِس، مَعقِل، مَنزِل، مَوضِع)، كما في (حق أهل الملّة) في قوله (عليه السلام): ((**...فَعُمّهُمْ جَمِيعاً بِدَعْوَتِكَ وَانْصُرْهُمْ جَمِيعاً بِنُصْرَتِكَ وَأَنْزِلْتَهُمْ جَمِيعاً مِنْكَ مَنَازِلَهُمْ كَبِيرَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ وَصَغِيرَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ وَأَوْسَطَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَخِ...**))[185]، ورد لاسم المكان (منازل) بصيغة الجمع مفرده (مَنزِل)، وكذا مؤنثه (مَنزِلة) ثلاث مرّات، وهي تدلّ بأجمعها على المنزلة المعنوية لا المادية، أي المكانة والرّتبة[186].

ومنه ما وردَ في (حق المستشير) في قوله (عليه السلام): ((**...وَذَلِكَ لِيَكُنْ مِنْكَ فِي رَحْمَةٍ وَلِينٍ فَإِنّ اللّينَ يُؤْنِسُ الْوَحْشَةَ وَإِنّ الْغِلَظَ يُوحِشُ مَوْضِعَ الْأُنْسِ...**))[187]، لقد ورد اسم المكان (مَوضِع) مع (الأُنس) دون أنْ يُذكر مع (الوحشة)، فإنّ إضافة الموضِع إلى المصدر (الأنس) فيه معنى المبالغة لهذا الموضِع المعنوي، فهو مختصٌّ بالأُنس فقط، وكذا أفادَ التخصيص لـ(الأنس) بأنّ له موضِعاً ومكاناً وحيّزاً يوحشهُ الغلظُ ويؤثّر عليه، ولم يُذكر هذا مع (الوحشة) وقد تكرّر مجيء اسم المكان (مَوضِع) أربع مرّات في حقوق أخرى[188].

– **مُستفعَل:** وهي صيغة للمكان تُصاغ من الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وهي مشتركة مع اسم المفعول[189]، وردت مرّة واحدة في (حق الزوجة) في قوله (عليه السلام): ((**وَأَمّا حَقّ رَعِيّتِكَ بِمِلْكِ النّكَاحِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنّ اللّهَ جَعَلَهَا سَكَناً وَمُسْتَرَاحاً وَأُنْساً وَوَاقِيَةً وَكَذَلِكَ كُلّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا يَجِبُ أَنْ يَحْمَدَ اللّهَ عَلَى صَاحِبِهِ...**))[190]، فإنّ (مُستراح) اسم مفعول، ويحمل دلالة (مكان الراحة).

سابعاً – اسم الآلة:

يمكن تعريف اسم الآلة بأنّه الاسم الذي في أوّله ميم زائدة، ويدلّ على ما يُعالج به ويُنقل، ويدلّ أيضاً على ما حصَل الفعل بواسطته[191]، وقد حدّد العالم ابن جني (ت392هـ) أوزانه بقوله: ((مَفعَل، ومَفعَلة، ومِفعال، من الثلاثي))[192]، وله أوزان أخرى، منها: فِعال كخِياط، وفَعول[193].

أما عن ورود اسم الآلة في رسالة الحقوق، فلم نلحظ وجود أمثلة عن أبنية اسم الآلة القياسي المعروفة السابق ذِكرُها، وقد وردت أمثلة له من السماعي، وهي ثلاثة أمثلة فقط (سِلاح، سُلَّم، سَيف) كما في (حق

المدعي عليك) في قوله (عليه السلام): ((...**وَأَلْقَيْتَ حَشْوَ الْكَلَامِ وَلَغْطَهُ الّذِي لَا يَرُدّ عَنْكَ عَادِيَةَ عَدُوّكَ بَلْ تَبُوءُ بِإِثْمِهِ وَبِهِ يَشْحَذُ عَلَيْكَ سَيْفَ عَدَاوَتِهِ لِأَنّ لَفْظَةَ السّوْءِ تَبْعَثُ الشّرّ وَالْخَيْرُ مَقْمَعَةٌ لِلشّرّ وَلا قُوّةَ إِلّا بِاللهِ**))[194]، فنلحظ ورود اسم الآلة السّماعي (سَيف) وقد جاء مشبّهاً بشحذ السّكّين ونحوها، أي حدّها ليجعلها حادّة فصوَّر أنَ هناكَ سيفاً للعداوة وأن الغضب من الكلام بلَغَطه وحشوه هو الذي يشحذهُ فيزيد من حدّته.

وورد اسم الآلة (سلاح) في (حق الأخ)، و(سلَّم) في (حق الجار)[195].

الخاتمة

لا يخفى ما للاشتقاق من أهميّة في لغتنا العربية، ناهيكَ عن المشتقّات الثمانية التي قسّمها الصرفيون، وقد حاولنا التعرف على ما تنطوي عليه أنواع المشتقات من دلالات شاخصة، وظهرت لنا بعض الأمور، منها:

1- وردت أمثلة لأبنية اسم الفاعل بنسبة تفوق أمثلة أبنية المشتقّات الأخرى.

2- كانت أمثلة أبنية اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرّد كثيرة، وقد حملتْ دلالات متنوّعة، على العكس من أبنيته من الفعل الثلاثي المزيد.

3- لم نلحظ أمثلة لأبنية اسم الفاعل من الفعل الرّباعي المجرّد، أمّا المزيد فقد وردَ منه المزيد بحرف واحد فقط، وفي موردٍ واحدٍ فقط.

4- لم نلاحظ أمثلة لبعض أبنية اسم الفاعل من المزيد، نحو: مُنفعِل، مُفعلّ، مُفعَوعِل، مُفعالّ، مُتفاعِل.

5- وردت أمثلة لأبنية اسم المفعول أقلّ من اسم الفاعل بكثير، وكانت نسبة مجيء أمثلة أبنية اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرّد تعادل نسبة أمثلة أبنية المزيد منه مجتمعة.

6- وردت أمثلة لأبنية اسم المفعول من الفعل المزيد، ولم ترِدْ الصيغ (مُفعَّل، مُتفعَّل، مُنفَعَل، مُتفاعَل، مُفعَال، مُفعوعَل، مفعوَّل).

7- وردت أمثلة لبعض أبنية الصفة المشبّهة، فكانت (فَعيل) أكثرها حضوراً، والأقلّ (فَعِل) و(فَعَل)، ولم تظهر الأبنية (أفعَل – فَعلاء)، (فعْلان – فعْلى)، فَعْل، فُعْل، فُعَل، فُعُل، فِعْل، فَعَال، فُعَال، فَعول، فَيعَل، فِعَال، فُعَّال، فِيعال، فَعْلى، فُعْلى، وغيرها.

8- وردت أمثلة لأبنية صيغ المبالغة بنسبة قليلة، وأوّلها حضوراً صيغة (فَعيل)، ثمَّ (فُعَّال)، فـ(فَعول)، وأخيراً (مِفعيل)، أمّا الصيغ الأخرى فلم يكنْ لها حضور، منها: مِفعَال، فِعِّيل، فُعَال، فُعَّال، فَعَال، فُعَل، فُعُل، فاعول، فَعلان، فُعَلة، فُعَّالة، فَعولة، مِفعالة، افعولة، وغيرها.

9- ظهرت أمثلة لأبنية اسم التفضيل بأنواعه: المجرّد من (ال) والإضافة، والمعرّف بـ(ال)، والمضاف، والمجرّد من حرف الجر (مِن).

10- بانت أمثلة لأبنية اسم المكان فقط، وقد حملت دلالات ماديّة ومعنويّة، أمّا اسم الزمان فلم يكنْ له أمثلة تُذكر.

11- توضّحت أمثلة لاسم الآلة من السّماعي فقط، وهي قليلة، أمّا أبنية القياسي فلم نلمح لها حضوراً في رسالة الحقوق.

الهوامش:

1) ينظر: علم الدلالة (بالمر):40، وعلم الدلالة (مختار): 33.
2) ينظر: مسائل خلافية في النحو: 51، والكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة: 288، والتطبيق الصرفي: 73، وعلم الدلالة التطبيقي: 486.
3) التعريفات: 22.
4) علم الدلالة العربي: 237 – 238.
5) ينظر: عمدة الصرف: 83.
6) الكلمة دراسة لغوية معجمية: 67.
7) ينظر: الخصائص: 2/ 135 – 136، والمزهر: 247/1، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 171.
8) أوضح المسالك: 216/3.
9) ينظر: المفصل: 270، وشرح المفصل: 68/6، والإيضاح في شرح المفصل: 683/1، وشرح الكافية (الرضي): 721/12، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 179.
10) كتاب سيبويه: 5/4.
11) ينظر: معاني الأبنية: 52.
12) تفصيل الحقوق: 9–10.
13) ينظر: لسان العرب: 18 / 153 (جرى).
14) ينظر: الصحاح: 3/ 939 (سيس).
15) تفصيل الحقوق: 8–9.
16) ينظر: معاني الأبنية: 52.
17) تحف العقول: 183، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 77، وتفصيل الحقوق: 27.
18) تحف العقول: 192، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 351، وتفصيل الحقوق: 273.
19) ينظر: الجملة العربية والمعنى: 143.
20) ينظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف: 155–156 (سأل).
21) ينظر: المفصل: 2 / 123.
22) ينظر: شرح الكافية: 2 / 205.
23) ينظر: المشتقات في العربية بنية ودلالة وإحصاء:110.
24) ينظر: شرح الكافية: 2 / 205.
25) تحف العقول: 184، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 219، وتفصيل الحقوق: 121.
26) ينظر: معاني الأبنية: 51.
27) ينظر:اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية:68.
28) تحف العقول: 184، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 139، وتفصيل الحقوق: 81.
29) ينظر: شرح رسالة الحقوق (الساعدي): 154.
30) ينظر: المشتقات في العربية: 115.
31) تحف العقول: 186، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 343، وتفصيل الحقوق: 153.

32) ينظر: المشتقات في العربية: 115.
33) ينظر: شرح المفصل: 2 / 83، والصرف: 164.
34) تحف العقول: 183، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي) 1 / 77، وتفصيل الحقوق: 27.
35) ينظر: أوضح المسالك: 244/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 243/2، وشرح التصريح على التوضيح:87/2، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 295.
36) ينظر: المشتقات في العربية: 115.
37) تحف العقول: 188، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 29، وتفصيل الحقوق: 203.
38) ينظر: معاني الأبنية: 122 – 123.
39) تحف العقول: 190، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 223، وتفصيل الحقوق: 247.
40) ينظر: لسان العرب: 19 / 285–260 (عدا).
41) ينظر: معاني الأبنية: 123 – 124.
42) تحف العقول: 191، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 273، وتفصيل الحقوق: 261.
43) ينظر: أوضح المسالك: 3 / 261.
44) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها، وكتاب سيبويه: 1 / 118.
45) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2 / 78.
46) ينظر: المشتقات في العربية: 71 – 72.
47) تحف العقول: 187، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 409، وتفصيل الحقوق: 177.
48) ينظر: لسان العرب: 14 / 246–247 (وبل).
49) تحف العقول: 188، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 63، وتفصيل الحقوق: 209.
50) ينظر: لسان العرب: 5 / 398 (ذكر)، 16 / 149،147، 150 (أذن).
51) تحف العقول: 184، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 155، وتفصيل الحقوق: 97.
52) ينظر: الدلالة الصرفية في الصحيفة العلوية: 176.
53) تحف العقول: 185، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 269، وتفصيل الحقوق: 149.
54) ينظر: لسان العرب: 11 / 218 (كلف)، والصحاح: 3 / 1246 (صنع).
55) ينظر: شرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 253، 289، وتفصيل الحقوق: 255، 265.
56) ينظر: لسان العرب: 3 / 454–456 (نصح)، 6 / 106 (شور).
57) تحف العقول: 191، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 305، وتفصيل الحقوق: 267.
58) عيار الشعر: 14.
59) تحف العقول: 185، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 269، وتفصيل الحقوق: 149.
60) ينظر: لسان العرب : 17 / 20 – 21 (دهقن).
61) ينظر: أوضح المسالك: 232/3، وشرح الأشموني: 299/2.
62) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 75.
63) ينظر: شرح الكافية: 2/ 198، والمقتضب: 2/ 119، وأوضح المسالك:232/3، والتصريح:71/2.
64) ينظر: شرح الكافية: 2 / 204، وشرح المفصل: 6 / 80، وشرح الاشموني: 2/ 229.

65) تحف العقول: 184، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 243، وتفصيل الحقوق: 135.
66) ينظر: الزمن واللغة : 48.
67) ينظر: معاني الأبنية: 60.
68) تحف العقول: 192، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 351، وتفصيل الحقوق: 279.
69) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية:84.
70) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2 / 71.
71) ينظر: المشتقات في العربية: 126.
72) تحف العقول: 185، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 277، وتفصيل الحقوق: 151.
73) ينظر: معاني الأبنية: 59.
74) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: 85، والزمن واللغة: 48.
75) ينظر: الدلالة الصرفية في الصحيفة العلوية: 182.
76) تحف العقول: 187، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 409، وتفصيل الحقوق: 177.
77) الصناعتين: 147.
78) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 281 – 282.
79) تحف العقول: 187، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 437، وتفصيل الحقوق: 189.
80) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: 85، والزمن واللغة: 48.
81) ينظر: الدلالة الصرفية في الصحيفة العلوية: 185.
82) تحف العقول: 191، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 223، وتفصيل الحقوق: 251.
83) ينظر: معاني الأبنية: 60.
84) تحف العقول: 186، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 387، وتفصيل الحقوق: 171.
85) ينظر: شذا العرف: 63، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 287.
86) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 194، والمقتضب: 4/ 158.
87) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 75.
88) ينظر: الأصول في النحو 1/ 130، وشرح الكافية 2/ 206.
89) ينظر: صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم: 353– 363.
90) ينظر: معاني الأبنية: 98.
91) ينظر: الصاحبي: 573.
92) تحف العقول: 192، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 403، وتفصيل الحقوق: 289.
93) ينظر: شرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 167، وتفصيل الحقوق: 97.
94) ينظر: بديع الفوائد:88/2.
95) تحف العقول: 183، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 95، وتفصيل الحقوق: 51.
96) ينظر: معاني الأبنية: 76.
97) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 112/3.
98) ينظر: شرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 391، وتفصيل الحقوق: 149.

99) ينظر: المشتقات في العربية: 131.
100) ينظر: كتاب سيبويه: 2/219–220، والمخصص: 140/14، وأدب الكاتب:467.
101) تحف العقول: 185، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 269، وتفصيل الحقوق:.
102) الصحاح: 2 / 745 (عسر).
103) ينظر: معاني الأبنية: 81، 83، 97.
104) ينظر: عيار الشعر: 10.
105) ينظر: المشتقات في العربية: 129.
106) ينظر: الجملة العربية والمعنى: 148.
107) تحف العقول: 189، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 127، وتفصيل الحقوق: 221.
108) ينظر: معاني الأبنية: 63، والإعجاز الصرفي: 106.
109) نقد الشعر، قدامة بن جعفر، دار الكتب العلمية، بيروت، د– ط، د. ت: 153.
110) ينظر: معاني الأبنية: 63.
111) تحف العقول: 183، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 155، وتفصيل الحقوق: 73.
112) المخصص: 16 / 155، وينظر: كتاب سيبويه: 213/2، وأدب الكاتب: 228.
113) تحف العقول: 183، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 6 / 91، وتفصيل الحقوق: 217.
114) ينظر: المشتقات في العربية: 56.
115) تحف العقول: 183، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 77، وتفصيل الحقوق: 27.
116) ينظر: شرح الشافية: 36.
117) ينظر: كتاب سيبويه: 2 / 219 – 220.
118) تحف العقول: 183، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 77، وتفصيل الحقوق: 27.
119) ينظر: المخصص: 14 / 140– 142.
120) ينظر: شرح الشافية (الرضي): 1 / 143 – 144.
121) تحف العقول: 187، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 409، وتفصيل الحقوق: 177.
122) ينظر: شرح الأشموني: 313/2، وشرح الشافية (الرضي): 72/1، ومعاني الأبنية: 78، 82.
123) ينظر: معاني الابنية: 100، 101.
124)تحف العقول: 188، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 41، وتفصيل الحقوق: 205.
125) ينظر: المقاييس: 2 / 57 (حسن).
126) ينظر: كتاب سيبويه:110/1، والمقتضب:102/2، والاصول في النحو:123/1، وشرح المفصل:69/6.
127) ينظر: همع الهوامع: 3 / 212 – 213.
128) تحف العقول: 182–183، وتفصيل الحقوق: 9–10.
129) ينظر: لسان العرب: 15 / 333 (غرم).
130) ينظر: صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم: 12.
131) تحف العقول: 182–183، وتفصيل الحقوق: 9–10.
132) ينظر: لسان العرب: 9 / 164 (خلط).

133) ينظر: صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم: 13.
134) ينظر: معاني الابنية: 107، 115.
135) تحف العقول: 192، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 351، وتفصيل الحقوق: 279.
136) ينظر: همع الهوامع: 3 / 212 – 213.
137) ينظر: المخصص: 12/4، وشرح الشافية (الرضي): 1 / 162.
138) ينظر: معاني الابنية: 115 – 116.
139) ينظر: التحويل في النص القرآني: 51، والفروق الدلالية في الأسلوب القرآني: 36.
140) ينظر: المقتضب: 3 / 161.
141) ينظر: مقدّمة لدراسة لغة العرب : 67.
142) ينظر: معاني الابنية: 112.
143) ينظر: معجم ديوان الأدب: 1 / 83، 312.
144) تحف العقول: 184، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 219، وتفصيل الحقوق: 121.
145) ينظر: الكشاف: 1 / 252.
146) الصناعتين: 127.
147) شرح الكافية (الرضي): 2 / 212.
148) ارتشاف الضرب: 2 / 219.
149) ينظر: اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية: 12.
150) شرح الكافية (الرضي): 2 / 212.
151) تحف العقول: 182–183، وتفصيل الحقوق: 8 – 10.
152) ينظر: خطرات في اللغة القرآنية: 59.
153) ينظر: شرح المفصل: 6 / 96.
154) تحف العقول: 183، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 13، وتفصيل الحقوق: 12.
155) ينظر: اسم التفضيل في القرآن الكريم: 111.
156) المنصف: 2 / 161.
157) ينظر: تفصيل الحقوق: 8 – 10.
158) ينظر: معاني النحو: 4/ 685.
159) تحف العقول: 192، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 341، وتفصيل الحقوق: 271.
160) اسم التفضيل في القرآن الكريم: 9 – 10.
161) ينظر: المصدر نفسه: 10.
162) تحف العقول: 191، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 223، وتفصيل الحقوق: 247.
163) ينظر: الدلالة الصرفية في الصحيفة العلوية: 213.
164) ينظر: همع الهوامع: 5 / 114.
165) تحف العقول: 184، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 259، وتفصيل الحقوق: 141.
166) همع الهوامع: 5 / 114.

167) ينظر: اسم التفضيل في القرآن الكريم: 84.
168) تحف العقول: 185، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 269، وتفصيل الحقوق: 149.
169) ينظر: لسان العرب: 13 / 272 (ذلل)، 17 / 295 (مسكن).
170) ينظر: المصدر نفسه: 17 / 20 – 21 (دهقن).
171) تحف العقول: 186، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 387، وتفصيل الحقوق: 171.
172) صيغ المشتقات بين الوضع والاستعمال، مج 12، ج1: ص22.
173) البيان والتبيين:136/1.
174) ينظر: اسم التفضيل في القرآن الكريم: 177.
175) تحف العقول: 186، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 343، وتفصيل الحقوق: 153.
176) البحر المحيط: 8 / 261.
177) ينظر: شذا العرف: 63، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 287.
178) ينظر: شرح المفصل: 6 / 107.
179) ينظر: كتاب سيبويه: 74/4، 89–90، والمخصص 319/4، وإصلاح المنطق 820.
180) تحف العقول: 191، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 289، وتفصيل الحقوق: 265.
181) ينظر: لسان العرب: 3 / 73 (خرج).
182) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 379 (ذهب).
183) تحف العقول: 186، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 343، وتفصيل الحقوق: 153.
184) ينظر: لسان العرب: 13 / 172 (حلل).
185) تحف العقول: 193، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 403، وتفصيل الحقوق: 289.
186) ينظر: لسان العرب: 14 / 182 (نزل).
187) تحف العقول: 191، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 253، وتفصيل الحقوق: 255.
188) ينظر: شرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 113، 387، 2 / 181، 385.
189) ينظر: شذا العرف: 63، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 287.
190) تحف العقول: 186، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 1 / 387، وتفصيل الحقوق: 171.
191) ينظر: شرح المفصل: 6 / 111، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 290، ومعاني الابنية: 125.
192) الخصائص: 3 / 100–101.
193) ينظر: كتاب سيبويه: 4 / 94–95، ومعاني الأبنية: 127.
194) تحف العقول: 190، وشرح رسالة الحقوق (القبانجي): 2 / 223، وتفصيل الحقوق: 247.
195) ينظر: شرح رسالة الحقوق (القبانجي): 469/1، 127/2، وتفصيل الحقوق: 142، 145.

المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم

أوّلاً: الكتب المطبوعة

–ابنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مكتبة الهضبة ، بغداد، د– ط، 1965م.

– اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية، فاضل الساقي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، د– ط، 1970م.
– اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، جمال الدين عبدالله بن هشام الانصاري(ت761هـ)، راجعه وصححه ووضع فهارسه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، اشراف: مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر، بيروت– لبنان، د– ط، 1427–1428هـ، 2007م.
– الإيضاح في شرح المفصّل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بـ(ابن الحاجب النحوي) (ت646هـ)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، مطبعة العاني، د– ط، 1983م.
– البحر المحيط، أثير الدين بن حيّان، دار الفكر، ط2، 1978م.
– بديع الفوائد، ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت –لبنان، د–ط، د–ت.
– البيان والتبيين، عمر بن بكر الجاحظ، تحقيق:عبد السلام محمد هارون،دار الفكر،د–ط، د–ت.
– تحف العقول عن آل الرسول، الشيخ الثقة الجليل الاقدم ابو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبه الحراني، قدم له وعلق عليه الشيخ حسين الاعلمي، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت– لبنان، ط7، 1436هـ –2015م.
– التحويل في النص القرآني دراسة دلالية، د. زعيم عبد المجيد الصرايفي، د– ط، 2013م.
– التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط2، 1420هـ–2000م.
– التعريفات، ابو الحسن علي الشريف الجرجاني ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1403هـ–1983م.
– تفصيل الحقوق شرح روائي على رسالة الحقوق للأمام السجاد(عليه السلام)، آية الله الحاج الشيخ محمد حسن الرمزي الطبسي، التصحيح والتنظيم ابناء المؤلف ، مشهد، د– ط ،1978م.
– الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان– الاردن ،ط 2، 2009م.
– الخصائص، ابي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط6، 2018م.
– خطرات في اللغة القرآنية،د. فاخر الياسري، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، د–ط، د–ت.
– الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، ط1، 1984م.
– الزمن واللغة، مالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د– ط، 1989م.
– شذا العرف في فن الصرف، احمد بن محمد بن احمد الحملاوي الازهري الدرعمي (ت1315هـ)، دراسة وتحقيق:عادل عبد المنعم ابو العباس، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1، 2010م.
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نورالدين بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
– شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د–ط، د–ت.
– شرح رسالة الحقوق للأمام زين العابدين(عليه السلام) السيد حسن القبانجي، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات،

بيروت– لبنان، ط1، 1422هـ–2002م.
– شرح الكافية في التصريف، رضي الدين الاستراباذي (ت 688هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا ،ط2 ، 1996م.
– شرح المفصل، ابو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت643هـ) تحقيق وضبط واخراج:احمد السيد احمد، راجعه ووضع فهارسه: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوقيفية، القاهرة، د– ط ، د– ت.
– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
– الصناعتين (الكتابة والشعر)، أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت بعد 395هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1371هـ . 1952م.
– صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم، علي أحمد مطلب، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1987م.
– علم الدلالة، أف. آر. بالمر،1981م، ترجمة: مجيد الماشطة الجامعة المستنصرية، د– ط ، 1985م.
– علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، أ. د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 1432هـ–2011 م.
– علم الدلالة، د. احمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة ، ط7، 1430هـ–2009م.
– علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، د. فايز الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط5، 1427هـ– 2006م.
– عمدة الصرف، كمال إبراهيم، مطبعة الزهراء، بغداد، ط2، 1376هـ–1957م.
– عيار الشعر، ابن طباطبا العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2005م.
– الفروق الدلالية في الأسلوب القرآني، د. حسين عودة هاشم، دار ومكتبة البصائر، لبنان،ط1، 1434هـ–2013م.
– كتاب سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط3 ، 1408هـ–1988م.
– الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة، محمد الهادي عيّاد، مركز النشر الجامعي، دار سحر للنشر، تونس، ط1، 2010م.
– لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت711هـ)، المطبعة الميرية ، بولاق – مصر، ط1، 1302هـ.
– المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي الاندلسى (ت458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ–1996م.
– المزهر في علوم اللغة وانواعها، الامام جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى، محمد ابو الفضل ابراهيم، علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، صيدا– بيروت ، د–ط،

د– ت.

– مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، حققه وجمعه: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 1428هـ–2007م.

– المشتقات في العربية بنية ودلالة وإحصاء، د. سيف الدين طه الفقراء، عالم الكتب الحديث، أربد– الأردن، ط1، 2013م.

– معاني الابنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي ، جامعة الكويت، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط1، 1401هـ– 1981م.

– معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، د –ط، د – ت.

– معجم الافعال المتعدية بحرف ، موسى بن محمد بن الملياني الاحمدي، دار العلم للملايين، بيروت ،ط1، 1979م.

– معجم ديوان الأدب ميزان اللغة ومعيار الكلام، أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت350هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1424هـ–2003م.

– المفصّل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط2، د– ت.

– مقدّمة لدراسة لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، د– ط، 2016م.

– المنصف في شرح التصريف للمازني، ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبدالله امين ،ادارة احياء التراث القديم، ط1 ، 1954م.

– نقد الشعر، قدامة بن جعفر، دار الكتب العلمية، بيروت، د– ط، د. ت.

– همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، اعتنى به: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط2، 1432هـ–2011م.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

– اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، أحمد محمد نعمان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2003م.

– الدلالة الصرفية في الصحيفة النبوية، ولاء جبار سفيح، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2015م.

البحوث المنشورة

صيغ المشتقات بين الوضع والاستعمال، أ. محمود الحسن، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج 12، ج1.